سلسلة اجتماعات الخبراء ب

المعهد العربي للتخطيط

" العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية "

إعداد

د . محمد عدنان وديع

العدد (23) إبريل 2007

أهداف سلسلة اجتماعات الخبراء:

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم القضايا التنموية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات عامة دورية يقوم بتنظيمها المعهد خلال فترة النشاط التدريبي، وحسب المناسبات. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، آملين أن تساهم هذه الاصدارات في دعم الوعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل في البلدان العربية.

المحتويـــات

تقديـــم

1. مقدمة

2. التنمية البشرية العربية

3. العولمـــة:

3-1 مظاهر العولمة المعاصرة

3-2 مؤشرات العولمة:

3-3 تبعات العولمة:

4. البطالـــة

4-1 أزمة التوظيف في العالم

4-2 حجم البطالة

4-3 معدلات البطالة

4-4 نوعية العمل وفقر العاملين

5. العولمة والبطالة

5-1 العولمة ونمو التشغيل

5-2 المنافسة والتشغيل

5-3 العلاقة بين مستويات البطالة ومستويات التنمية البشرية والعولمة

6. سياسات تقليص آثار العولمة على أسواق العمل

الخلاصـــة

ملخص المناقاشات

المراجـــــع

تقديـــم:

تعتـبر الموجـة الثالثـة للعولمـة، الـتي بـدأت في أوائـل ثمانينـات القـرن الماضـي، مـن أهـم الظـواهر العالميـة المعاصـرة الـتي عرفـت جـدلاً واسـعاً . وظـاهرة العولمـة ليسـت جديـدة، لكـن التقـدم الـتقني وخصوصـاً مـا يتعلـق منـه في تقـنيـة المعلومـات والاتصـالات قـد وضـع لهـذه الظـاهرة ملامـح جديـدة وسـرعة فائقـة الانتشـار . وللعولمـة أنصـار ومعجبـون كمـا لهـا معارضـون . ويهمنـا في هـذا الصـدد، ملاحظـة أن مـن أهـم الكتـب الـتي صـدرت حـول الـتحفظ على بعض جوانـب موجـة العولمـة الحاليـة قـد كانـت مـن تـأليف الاقتصـادي الأمريكي المشـهور البروفيسـور جوزيف ستيجيلتز، الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2001 .

كمـا هـو معـروف فـإن للعولمـة أبعـاد عديـدة: إقتصـادية وإجتماعيـة وثقافيـة وسياسـية وبيئيـة . وهـي أبعـاد يتناولهـا المعهـد العربـي للتخطـيط في إطـار التعريـف العـريض للتنميـة، والـذي لا يقتصـر فقـط على الجانـب الاقتصادي، وإنما يتناول جميع المجالات التي تعنى بتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر .

لقـد شـهدت العقـود الأخـيرة توسـعاً غـير مسـبوق في التجـارة الدوليـة، وتحـررت بدرجـة أو أخـرى، مـن قيـود الحصـص والتعرفـة والمعيقـات المتنوعـة . وقـد ازدادت بـذلك إمكانـات الـدول الناميـة علـى النفـاذ إلى الأسـواق الدوليـة بتركيبـة مـن السـلع تبتعـد أكثـر فـأكثر عـن المـواد الأوليـة والمنتجـات ذات القيمـة المضـافة المنخفضـة . كـذلك فقـد شـهدت العقـود الأخـيرة توسـعاً كبيراً في تـدفقات رأس المـال عـبر الحـدود . وعلـى الـرغم من ذلك ، فـلم يحظ انتقال البشر، بنفس التوسع الذي حظيت به السلع والخدمات ورأس المال .

ولعـل عـدم تحرير عمليـة إنتقـال البشـر علـى المسـتوى الـدولي هـو الـذي أدّى إلى أن تشـكل البطالـة همـاً عالميـاً آخـذاً بالتزايـد مـع تزايـد حجـم البطالـة وتركيبـها وتبعاتهـا، ومـع تزايـد الاهتمـام بنوعيـة التشـغيل وفقـدان العمل اللائق، فقد ترتب على هذا الاهتمام طرح التساؤل حول وجود أية علاقة سببية بين العولمة والبطالة .

ويهمنـا في هـذا الخصـوص ملاحظـة أن تقـارير منظمـة العمـل الدوليـة لا تـزال تحـذر مـن تزايـد أعـداد العـاطلين عـن العمـل، وعلـى الأخـص بـين فئـة الشـباب الـذين كـانوا موضـع تركيـز تقريـر المنظمـة عـن إتجاهـات التشـغيل في العـالم لعـام 2006 . كمـا تنبـه المنظمـة مـن سـلبيات "التنميـة بـدون توليـد فـرص عمـل"، وسـلبيات قصـور توليـد فـرص "العمـل اللائـق" . كمـا تشـكل عمالـة الأطفـال والنسـاء بعـض مجـالات الاهتمـام الـدولي، بمـا يفرضه كل منهما من تحديات على التنمية البشرية في العالم .

كذلك فإنه يهمنا ملاحظة أن أثر العولمة على التشغيل قد حدى بصناع السياسة العمومية للتشغيل بالبحث دوماً عن أفكار جديدة وابتكارية لتوسيع فرص العمل، من خلال تشجيع تمويل المؤسسات الصغيرة، وتحسين محتوى رأس المال البشري، وتعويضات البطالة، والتأمين على الأجر.

د. عيسى الغزالي

المدير العام للمعهد العربي للتخطيط

1. مقدمة:

تواجه أسواق العمل تحديات رئيسية منها: إزدياد إنتشار العولمة وتأثيرها على التشغيل متعدد الجوانب والآليات (الصدمات في الاقتصاد العالمي، التنافس العالمي، التحولات السريعة في الاستثمارات وحركة رأس المال)، والتغيرات التقنية السريعة والمتسارعة، التي قادت إلى ما عرف بالنمو بدون تشغيل أو التنمية بدون خلق وظائف Jobless development ، والتنافسية التي فرضت على العمال (والدول) الأقل قدرة على التنافس الاكتفاء بالبطالة الصريحة أو التشغيل الناقص، كما فرضت قبول تدني الأجور وارتفاع نفقات المعيشة ونشوء سوق عمل عالمية يعرض فيها الأفراد والأمم قوة عملهم (ILO 1997) لتنافس غير حر في الكثير من الجوانب.

وتعتبر التنمية البشرية إحدى الجوانب الرئيسة لمفهوم توسيع خيارات البشر. ولكن قياس التنمية البشرية HDI غير كاف لأنه لا يشمل مكونات كالتشغيل والحرية وجوانب أخرى من هذه الخيارات. و تعود تحديات التنمية البشرية، على العموم وفي العالم العربي على وجه الخصوص، إلى مصدرين رئيسيين: أولهما خيارات السياسة (متخذ القرار العمومي أساسا وإلى حد أقل قرارات بقية اللاعبين)، وثانيهما حسن تخصيص الموارد وفاعلية أدائها. ولعل العولمة والبطالة من أبرز الظواهر المؤثرة على التنمية البشرية متعددة الأبعاد.

2. التنمية البشرية العربية

تنتشر الدول العربية وفق مؤشر التنمية البشرية على مجموعات ثلاث: حيث نجد أربع دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، واثنتي عشر دولة ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة و ثلاث دول تقع ضمن فئة التنمية البشرية الضعيفة بمؤشر يقل عن 0.500 .

وبالمتوسط فإن دليل التنمية البشرية للدول العربية يقل عن دليل الدول النامية عام 2003 (0.679 للدول العربية مقابل 0.694 للدول النامية)، علماً بأن المتوسط العربي لمستوى الدخل أعلى بما يزيد عن 30% من الدول النامية (الجدول رقم 1) .

الجدول رقم (1): التنمية البشرية في الدول العربية ومجموعات العالم 2003

البلد	HDI	توقع (سنوات)	عدم (+15)	معدل التمدرس 03/02	GDP (1)	مؤشر	مؤشر	مؤشر GDP
الدول العربية	0.679	67.0	64.1	62	5685	0.70	0.61	0.72
الدول النامية	0.694	65.0	76.6	63	4359	0.67	0.72	0.70
OECD	0.892	77.7	…	89	25915	0.88	0.95	0.85
دول متوسطة الدخل	0.774	70.3	89.6	73	6104	0.75	0.84	0.73
العالم	0.741	67.1	…	67	8229	0.70	0.77	0.75

المصدر: +UNDP (2005) Human Development Report, p.219

(1) بتكافؤ القوة الشرائيةPPPs

كما أن مما يلفت النظر أن الفارق بين ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية وترتيبها حسب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في العالم، يشير إلى أنها أقل أداء في مجال التنمية البشرية مما يتيحه لها مركزها المالي. وقليلة هي الدول التي تنعكس فيها هذه الظاهرة مثل: اليمن، لبنان، جزر القمر، الأردن، ليبيا وسوريا.

وحسب التطور، فإن وضع الدول العربية كان أفضل منه في الدول النامية في بداية التسعينيات (الجدول رقم 2). وقد كانت منطقة القصور الأكبر في الدول العربية بالمتوسط هي مكونة التعليم بجزئيها اللا أمية ومعدل التمدرس الثلاثي.

الجدول رقم (2): تطور دليل التنمية البشرية لمجموعات العالم – 1992 2003

	1992	1997	1999	2003
الدول العربية	0.644	0.626	0.648	0.679
الدول النامية	0.570	0.637	0.647	0.694
الدول الصناعية	0.916	0.919	0.928	0.911
العالم	0.759	0.706	0.716	0.741

المصدر: تقارير التنمية البشرية UNDP (2005, 1999, 1997, 1995)

3. العولمــة:

عرف البنك الدولي "العولمة" على أنها الاندماج المتنامي في الاقتصادات والمجتمعات عبر العالم. ويقدم موقع الاقتصاد الكندي تعريفا للعولمة بأنها مصطلح يصف الحركية المتزايدة للسلع والخدمات والعمل والتقانة ورأس المال عبر العالم. وعلى الرغم من أن العولمة ليست تطويرا جديداً، فإن سرعتها قد ازدادت مع التقدم في تقنيات جديدة وعلى وجه الخصوص في نطاق الاتصالات.

1-3 مظاهر العولمة المعاصرة

لقد شهد العالم جملة من التحولات في هذا المجال نوجز منها:

- نمو تدفقات التجارة بين الاقتصادات عبر العالم، وتقليص الحواجز والتعرفات ونمو التجمعات التجارية.
- نمو سريع لتدفقات رأس المال عبر الحدود.
- انتشار تقنية الاتصالات والمعلومات، المعبر عنها عادة بالتغير التقني وانتشار المعرفة.
- تحركات بشرية عبر الحدود، وإن كانت محدودة أو إنتقائية.
- تحولات هيكلية جوهرية في الاقتصادات المحلية، بعيدا عن الانتاج الأولي وباتجاه صناعة الخدمات.
- وقد يضاف إليها الآن عولمة ذات أبعاد ثقافية وسياسية وبيئية، لم تكن كذلك قبل إنتشار تقنية المعلومات والاتصالات (ICT).

1-1-3 تدفقات السلع:

لقد تطورت تدفقات السلع في العالم بين عامي 1990 و 2002 من نحو 7 تريليون دولار إلى 13 تريليون. وكان هذا التحول الذي يمثل 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990، فأصبح يمثل 40.3% في عام 2002. حيث كانت هذه التحويلات في التجارة إحدى مظاهر عصر العولمة.

وقد بلغت النسب في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التوالي 46.6% و 50.5% . بينما كان الانفتاح أكبر في عدد من الأقاليم الأخرى في العالم وخصوصا منها تلك الدول متوسطة الدخل. وإذا ما تم الحديث عن نوعية الصادرات، فإن مؤشر الصادرات عالية التقانة قد ارتفع من 17% في العالم إلى 21% بين العامين المذكورين. (أنظر الجدول رقم 3)

ولكن المؤسف أن الوضع العربي يتدهور بحيث لا يستطيع الاستفادة من مفرزات العولمة حتى بالقياس إلـى الدول ضعيفة الدخل، بحيث أن صادراته عالية التقانة لم تتجاوز 2% في عام 2002، مقابل 9% للدول منخفضة الدخل و19% للدول متوسطة الدخل.

الجدول رقم (3): تطور التجارة في بعض أقاليم العالم

الأقاليم	تجارة السلع كنسبة من GDP		صادرات عالية التقانة	
	1990	2002	1990	2002
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	46.6	50.5	1	2
أوربا وآسيا الوسطى	28.8	64.3	-	10
أمريكا اللاتينية والكاريبي جنوب آسيا	23.1	41.2	7	16
جنوب آسيا	16.5	24.2	2	4
دول منخفضة الدخل	26.9	37.3	-	9
دول متوسط الدخل	35.2	54.9	-	19
دول عالية الدخل	32.3	37.6	18	23
العالم	32.5	40.3	17	21

المصدر: World Bank (2004) Little data

ويعود هذا التوسع في التجارة إلى تخفيض مستمر في متوسط التعريفات الجمركية. فقد هبط متوسط التعرفات الجمركية في الدول النامية (129 دولة) بين عامي 1990 و 1999 من 27% إلى 13% بمعدل تغير -51.6%. وهبط هذا المتوسط أيضاً في دول الاتحاد الأوربي من 8.7% إلى 5.6% بمعدل تغير -35.6%. وكانت معدلات التغير في بعض الدول النامية أعلى، حيث بلغت -60.6% و -63.7% و 80% في كل من الهند والفلبين والأورغواي على التوالي.

3-1-2 الاستثمار الأجنبي المباشر والمعونات:

شهد العالم في العقود الأخيرة طفرة في حركة رؤوس الأموال ساعد على تكثيفها حملة من إجراءات الجذب والتحريري. ففي الفترة من 1990 إلى 2003 تضاعف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث مرات، حيث بلغت هذه التدفقات عام 2002 نحو 631 مليار دولار، لم يكن نصيب منطقة الشرق الأوسط منها أكثر من 2.7 مليار (الجدول رقم 4).

الجدول رقم (4): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمعونات في بعض أقاليم العالم

الأقاليم	الاستثمار الأجنبي المباشر [1]		المعونات بالدولار للفرد	
	2002	1990	2002	1990
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.60	2.65	41	21
أوربا وآسيا الوسطى	1	33	8	27
أمريكا اللاتينية والكاريبي	8	45	12	10
جنوب آسيا	0.54	4.16	5	5
أفريقيا جنوب الصحراء	1	8	35	28
دول ضعيفة الدخل	3	13	13	12
دول متوسط الدخل	-	19	10	9
دول عالية الدخل	178	484	-	-
العالم	202	631	11	11

المصدر: World Bank (2004) Little data

(1) مليار دولار

نلاحظ من الجدول رقم (4) أنه بالرغم من قوانين جذب الاستثمار المتعددة، فإن دول المنطقة لم تفلح بزيادة حصتها من هذه التدفقات. أما عن المعونات، فقد تقلصت حصة المنطقة منها للفرد الواحد، بينما حظيت بعض المناطق في العالم بزيادة معتبرة مثل منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. أما عن المعونات، وعلى سبيل المقارنة، فإن العولمة لم تساعد على زيادة المعونات الاقتصادية للفرد، فهي لم تتغير بين العامين المذكورين على مستوى العالم وانخفضت إلى النصف في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

3-1-3 إنتشار المعرفة والتقنية

إن تبادل المعلومات هي الشكل الأكثر وضوحا من عناصر العولمة. ويفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لا يجلب فقط توسعا في رصيد رأس المال المادي ولكن أيضا في الابتكار التقني. وعلى العموم، فإن المعرفة حول طرق الإنتاج وتقنيات الإدارة وأسواق التصدير والسياسات الاقتصادية متاحة بتكلفات زهيدة وتمثل موارد عالية القيمة للدول النامية.

تلاحظ الأهمية المتزايدة لهذه التدفقات، فقد ارتفعت في العالم بين عامي 1990 و 2002 من 202 مليار دولار إلى 631 مليار دولار، ولكن أقاليم العالم لم تستفد من هذا الارتفاع بدرجات متكافئة. وقد حافظت المنطقة العربية التي تستقطب هذه الاستثمارات بأقل بكثير من حجمها البشري على حصتها بدون تغيير.

كما تشكل تقنية المعلومات والاتصالات إحدى أبرز مجالات وأدوات العولمة، وتختلف قدرة الدول على الاستفادة من العولمة بقدر إختلاف بنيتها الأساسية في هذه التقنيات. ويبين الجدول رقم (5) تطور بعض مؤشرات تقنية المعلومات والاتصالات في أقاليم العالم. ويتبين من الجدول إنخفاض هذه المؤشرات في المنطقة العربية بالمقارنة مع متوسط العالم، إن لم نقل مع الدول متوسطة الدخل و الدول عالية الدخل.

الجدول رقم (5): تطور بعض مؤشرات تقانة المعلومات لبعض أقاليم العالم

	مشتركوا الهواتف		مستعملوا الانترنت		أعداد الحاسبات لكل ألف ساكن		تكلفة الاتصال المحلي [1]	
	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	159	38	37	0	38.2	-	0.04	0.05
الدول منخفضة الدخل	40	7	10	0	7.2	0	0.07	0.06
الدول متوسطة الدخل	316	43	80	0	45.3	2.5	0.05	0.04
العالم	1283	463	364	3	466.9	111.6	0.07	0.08
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	286	100	131	2	100.8	25.1	0.06	0.06

لمصدر: World Bank (2004) Little data

(1) بالدولار لكل 3 دقائق.

4-1-3 حركة البشر:

تشكل الهجرة الدولية لحملة المؤهلات مصدر قلق للدول النامية، حيث كانت محل جدل دولي، فمنذ ستينات القرن الماضي كان هناك بين من ينظر إلى البشر نظرة قطرية تريد احتساب تكلفة هذا النزيف على الدول المصدرة، وهناك من ينظر إليهم بنظرة عالمية ترى أن العالم كله يستفيد من حسن تخصيص الموارد الناجم عن الهجرة، وبالتالي فإنه ليس هناك من داعٍ لأي محاسبة دولية عن هذا النزيف، وتفي تحويلات المهاجرين كتعويض عن تكلفة رأس المال البشري المهاجر.

وقد بلغت تحويلات العاملين في الخارج في العالم إلى بلدانهم الأصلية مبالغ مرتفعة، فمثلا بلغت هذه التحويلات في عام 1998 للهند نحو 9.5 مليار دولار، وللمكسيك 5.6 مليار، ولأستراليا 5.4 مليار ولمصر 3.4 مليار. ولكن أهمية هذه الأرقام المطلقة يمكن أن لا تعكس أهميتها لبلدان الاستقبال. فإذا ما أخذنا نسبة هذه التحويلات إلى جملة الصادرات من السلع والخدمات للبلدان المستقبلة فإن هذه النسبة تبلغ لمصر 26.9% وللمغرب 20.2% ولتونس 8.5%

إن حركة البشر العالمية هي حركة إنتقائية، فهي أكثر تواتراً في دول الجنوب في ما بينها، وأكثر ارتفاعاً في التكوين العلمي والكفاءة المهنية مع الدول المتقدمة. ويمثل الجدول رقم (6) أهمية التحصيل التعليمي للمهاجرين إلى أمريكا كمثال عن هذه الحركة الدولية التي توسعت في ما تكاد تسمى سوقا دولية للكفاءات والمهارات. ونفس هذه الظاهرة نجدها للمهاجرين إلى دول الاتحاد الأوربي، وهي سوق انتقائية وتمس على الأخص تخصصات متعلقة بتقنيي المعلومات.

الجدول رقم (6): المستوى التعليمي للمهاجرين إلى أمريكا من أقاليم العالم عام 1990 (%)

الأقاليم	إبتدائي	ثانوي	عالي	مجموع
آسيا والباسفيك	4.01	34.46	61.53	100
أفريقيا	1.61	23.27	74.42	100
أمريكا الوسطى	11.60	71.19	17.21	100
أمريكا الجنوبية	2.65	51.10	46.25	100

المصدر: Bhorat & Lundall (2004)

2-3 مؤشرات العولمة:

هناك ثمة محاولات لقياس العولمة عن طريقة تكوين مؤشرات مركبة. ونشير مثلاً إلى ورقة د. العباس من المعهد العربي للتخطيط وإلى مؤشر العولمة الذي ينشره سنوياً معهد كوف (KOF). ومن استعراض ترتيب الدول في مؤشر العولمة (KOF)، نجد أن الدول العربية احتلت عام 2006 المراتب من 21 للإمارات إلى المرتبة 123 (الأخيرة) التي احتلتها المملكة العربية السعودية. أنظر الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): مؤشر العولمة لبعض الدول العربية المتاحة ودول مقارنة لعام 2006

الدولة	الرتبة [1]	المؤشر	الدولة	الرتبة [1]	المؤشر
الإمارات	21	3.69	كندا	3	4.95
الكويت	32	3.03	هونج كونج	10	4.18
البحرين	34	3.03	كوريا	29	3.15
الأردن	38	2.78	ماليزيا	30	3.05
مصر	45	2.63	تشيلي	37	2.88
عُمان	61	2.30	جنوب أفريقيا	48	2.52
تونس	82	1.98			
الجزائر	83	1.97			
المغرب	90	1.87			
سورية	99	1.67			
السعودية	123	-			

المصدر: Dreher Axel (2006)، في موقع KOF على الانترنت

[1] من 123 دولة.

يتكون مؤشر العولمة من ثلاثة مكونات فرعية، هي: مؤشر العولمة الاقتصادية، مؤشر العولمة الاجتماعية ومؤشر العولمة السياسية. ويختلف ترتيب الدول العربية وفقاً لهذه المؤشرات عن ترتيبها وفقا للمؤشر العام (أنظر الجدول رقم 8) . مما يوضح إختلاف آثار العولمة وفقاً لبيئات الدول المتنوعة.

جدول رقم (8): مكونات مؤشر العولمة للدول العربية المتاحة 2006

الدولة	الرتبة العامة[1]	رتبة العولمة	رتبة العولمة الاجتماعية	رتبة العولمة
الإمارات	21	116	29	77
الكويت	32	29	24	75
البحرين	34	9	26	97
الأردن	38	48	52	25
مصر	45	74	80	11
عُمان	61	23	53	94
تونس	82	94	82	48
الجزائر	83	80	97	50
المغرب	90	85	87	58
سورية	99	95	85	78
السعودية	123	121	123	62

المصدر: Dreher Axel (2006)

[1] من 123 دولة.

يلاحظ التفاوت الشديد في بعض الحالات بين ترتيب مكونات العولمة للدولة الواحدة، فمثلاً نجد أن مرتبة العولمة الاقتصادية للبحرين 9 عالمياً بينما هي في المرتبة 97 في العولمة السياسية. كما يلاحظ عدم إنتظام ترتيب الدول العربية واتجاهه خلال السنوات المتاحة. وفي ما عدا مصر، التي تحسن ترتيبها، فإن الدول الثلاث الأخرى قد شهدت تدهوراً في ترتيبها وفق هذا المؤشر، (الجدول رقم 9).

الجدول رقم (9): تطور ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر العولمة

	2001[1]	2002[2]	2003[2]	2006[3]	2007[4]
الإمارات	-	-	-	21	30
الكويت	-	-	-	32	43
البحرين	-	-	-	34	53
الأردن	-	-	-	38	39
مصر	36	45	46	45	64
عُمان	-	-	-	61	76
تونس	28	36	39	82	73
الجزائر	-	-	-	83	94
المغرب	42	46	29	90	70
سورية	-	-	-	99	109
السعودية	-	37	61	123	68

المصدر: www.globalization-index.org

(1) من 50 دولة. (2) من 62 دولة. (3) من 123 دولة. (4) من 122 دولة

3-3 تبعات العولمة:

لقد كانت العولمة واحدة من المواضيع الأكثر جدلا في الاقتصادات الدولية خلال السنوات القليلة الماضية. ويعرض أنصار العولمة أن الأسواق المعلومة تدعم الفاعلية عبر المنافسة وقسمة العمل والتخصص وتحقق الازدهار الاقتصادي، ولكن الأسواق لا تكفل بالضرورة توزيع المنافع من زيادة الفاعلية على الجميع، ويرون أن النمو السريع وإنقاص الفقر في كل من الصين والهند وفي دول أخرى كانت فقيرة منذ عشرين سنة مضت هي عناصر الجاذبية لصالح العولمة.

ولكن العولمة أيضا قد ولدت مقاومة عالمية جوهرية، حيث يتكلم خصوم العولمة عن عدد من المساوئ المرتبطة بها والتي لا يمكن تفاديها أو تعويضها، فهي مثلا:

- تحدث الأزمات المالية المتكررة (أمثلة التسعينات من المكسيك إلى دول آسيا وإلى روسيا والبرازيل).
- تشيع الفقر وتزيد اللامساواة بين الدول وضمنها.
- تعزز البطالة وتقلص القدرة التفاوضية للعاملين، بما يضغط على الأجور الحقيقية باتجاه الهبوط.
- تقلص سيادة الدول على السياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

- تعتدي على البيئة من خلال أنماط الإنتاج الجائرة والاستثمارات المتنقلة
- كما يرى خصوم العولمة أن آلية تأثير العولمة الأساسية تتركز في الهيمنة الدولية والرأسمالية المنفلتة، وفي تنامي قوة الشركات متعددة الجنسيات والتطور في وسائل الاتصال وضرورات التنافسية.

وعلى الرغم من النمو في عدالة التمويل الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر فإن الدول النامية ما زالت تحول للدول المتقدمة بالإجمالي موارد أكبر مما تتلقى منها. ويعود هذا التحويل الصافي إلى التدفقات الصافية للموارد المالية ناقصاً الفوائد ومدفوعات دخل الاستثمار الأخرى. وقد تم ذكر نموذج التحويل السالب هذا لحوالي عشر سنوات ويعكس فائض التصدير المتنامي للدول النامية. وقد زادت هذه التحويلات بشكل مضطرد من نحو ثمانية مليارات في عام 1997 إلى 483 مليار في عام 2005، وقد بقي التحويل الصافي موجباً إلى الدول الأفقر في أفريقيا جنوب الصحراء ولكنه يتناقص أيضاً، حيث بلغ 2 مليار في 2005 نزولاً من 7.5 مليارات في عام 1997. (UN 2006)

وبالمقابل فإن أنصار العولمة يعزون لها كل خير التقدم البشري. وحتى عندما تبرز لها مساوئ، فإنهم يرون أن ذلك ثمن بسيط للتقدم الهائل الذي جلبته على معتنقيها، أو أن تلك المساوئ متعلقة بتطورات في السياسة الوطنية والمنظومات الدولية، مما يستدعي تحسينات فيها وليس تجاهلاً للعولمة (IMF 2000).

ويضرب هؤلاء المثل على نجاح الانفتاح والتوجه إلى الخارج بقصص إنجاز دول المعجزة الآسيوية، بينما كان الفشل نصيب دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا التي انكفأت على الداخل. ويقدمون المثل أن متوسط دخل الفرد قد ارتفع في البلدان الأكثر عولمة من 1488 دولار في عام 1988 إلى 2485 دولار في عام 1997. بينما ارتفع في الدول الأقل عولمة من 1947 دولار إلى 2133 دولار في الفترة ذاتها. كما أن التضخم قد هبط في الأولى بأكثر من الثانية في نفس الفترة.

وفي ما يتعلق بسوق العمل، يؤكد بعض الدارسين على أن للعولمة آثار مركزية على سوق العمل، بعضها سلبي ولكن آثارها الايجابية تفوق تلك السلبية. ويتم ذلك من خلال منافع تدفقات التجارة ورأس المال والتغير التقني على أسواق العمل. حيث شكلت التجارة أو التغير التقني حافزا لإجراء التغيرات الهيكلية والمناخ الانتاجي وحتى التطورات السياسية . وتدافع الدراسة على أن تبني التقنيات الجديدة وعلى وجه الخصوص منها تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) كان لها أثر جوهري على تركيبة ونمو مجموعات العمالة الماهرة ورفع الطلب على خريجي الجامعات، وأن الدول التي أظهرت ميلا أقل للعولمة كانت أقل استفادة من هذه الحوافز. يرى تقرير لصندوق النقد الدولي (2000) أن في الدول المتقدمة أيضا قلق من عولمة أسواق العمل ومن التهديد المتصور بأن المنافسة في الدول ذات الأجر المنخفض تقود إلى

في الدول المتقدمة وتقلص الطلب على العمال المهرة. ويرى التقرير أن على الحكومات الاهتمام بمنطقتين هامتين هما:

- التعليم والتدريب المهني للتأكد من مواكبة العمال لتغيرات الاقتصاد.
- شبكات إجتماعية موجهة جيدا لمساعدة الأفراد الذين يفقدون أعمالهم نتيجة للعولمة.

وإن كان تقرير صندوق النقد الدولي يرى أنه على الرغم من أن المكاسب الكبيرة من العولمة قد حصلت في الدول المتقدمة وفي بعض الدول النامية، وأن فجوة الدخل قد توسعت، فإنه لا ينبغي القفز إلى استنتاج أن العولمة هي السبب في هذه الفجوة، أو أنه لا يوجد ما يمكن عمله لتحسين الحالة. ويخلص التقرير إلى أنه لا توجد دولة، وبالمطلق الدول الفقيرة، يمكن أن تبقى منعزلة عن الاقتصاد العالمي، وأن الاقتصاد ككل، سيزدهر أكثر بالسياسات المتبنية للعولمة والاقتصاد المفتوح.

وعلى الرغم من الاعتراف بأن فجوة الدخل بين الأغنياء أو الفقراء من الدول قد توسعت في العقود الأخيرة، إلا أن دراسات مرصد الاقتصاد العالمي تشير إلى أن 42 دولة تمثل نحو 90% من سكان العالم (المتاح عنها بيانات لكامل القرن العشرين) وصلت إلى استخلاص أن دخل الفرد قد ارتفع بشكل يعتد به. لكن توزيع الدخل بين الدول أصبح أقل عدالة مما كان عليه في مطلع القرن IMF (2000) . وعلى الرغم من ذلك، فإنهم يرون أننا إذا ما اعتبرنا مقياسا للرفاه أكثر من مجرد توزيع للدخل فإن الصورة تتحسن، ويشيرون مثلا إلى التقدم الكبير الذي حققته بعض الدول الفقيرة في مؤشر التنمية البشرية HDI. كما يشيرون إلى أهمية عوائد إنتقال العمالة في العالم من خلال إكتساب الخبرة والإنتاجية وتحويلات العاملين. ويبين الجدول رقم (10) أهمية هذه التحويلات لعدد من الدول العربية والنامية.

الجدول رقم (10): ما تمثله التحويلات كنسبة من صادرات السلع والخدمات من الدول العربية والنامية

البلد	النسبة	البلد	النسبة	البلد	النسبة
ألبانيا	153.5	الأردن	42.5	بنغلاديش	27.3
مصر	26.9	نيكاراغوا	26.3	الهند	20.7
المغرب	20.2	جامايكا	19.5	سريلانكا	17.7
باكستان	17.1	أكوادور	16.8	نيجيريا	16.0
غواتيمالا	13.1	تركيا	9.8	هندوراس	9.2
تونس	8.5	بيرو	5.3	المكسيك	4.3
العينة كلها	12.1				

المصدر: Bhorat & Lundall (2004)

4. البطالــة:

البطالة هي في واقع الأمر أن الأفراد العاديين يبحثون بنشاط عن العمل ولا يجدونه. ويختلف مستوى البطالة حسب الشروط الاقتصادية والظروف الأخرى.

1-4 أزمة التوظيف في العالم

إن هناك قصورا في التشغيل في كل مكان في العالم (UN 2006) ، ويعود هذا جزئيا إلى هبوط النمو الاقتصادي. والأكثر أهمية أن معدلات توليد الوظائف يقصر أيضا عن مواجهة الزيادة في عرض العمل في معظم دول العالم. وبالتالي فإن عددا كبيرا من الدول تشهد معدلات بطالة مرتفعة بشكل كبير بالقياس بمستوياتها ما قبل الهبوط العالمي الذي شهدته في عامي 2000 و2001 . وعلى الرغم من الأداء القوي، فإن العديد من الدول النامية تستمر في مواجهة معدلات مرتفعة من البطالة الهيكلية والتشغيل الناقص، الأمر الذي يحد من أثر النمو على إنقاص الفقر. كما أن النمو الاقتصادي (GDP) بالعالم خلال السنوات الأخيرة، والذي فاق ما نسبته 4%، لم يستطع توفير دخول لائقة للعدد الكبير من طالبي العمل.

2-4 حجم البطالة

تشير منظمة العمل الدولية ILO إلى زيادة أرقام البطالة بأكثر من 20% خلال السنوات العشر الأخيرة (الجدول رقم 11)، وهو ما له من تبعات عميقة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والأمن. كما تبين المنظمة أن معظم الوظائف الجديدة في العالم هي في القطاع غير المنظم قليل الإنتاجية، بحيث لم يهبط عدد العمال الفقراء في العالم.

الجدول رقم (11): تطور أعداد العاطلين عن العمل في العالم حسب نوع الجنس (بالملايين)

	1995	2000	2004	2005[1]
ذكور	92.7	104.7	111.7	112.9
إناث	64.7	72.5	77.9	78.9
إجمالي	157.3	177.2	189.6	191.8
% نساء	41.13	40.91	41.09	41.14

المصدر: ILO 2006, P10

(1) تقديرات

وفي منطقة الشرق الأوسط، إرتفعت أعداد العاطلين عن العمل من 12.8 مليوناً في عام 1995 إلى نحو 15.7 مليوناً في عام 2004. ومن المنتظر أن اقتراب العدد من الـ 20 مليوناً في عام 2015 (أنظر الجدول رقم 12). ويمثل الشباب نسبة هامة من هذه الأعداد، كما تمثل المرأة أيضاً نسبة هامة في البطالة تفوق نسبة مشاركتها في سوق العمل.

الجدول رقم (12): تطور أعداد البطالة في الشرق الأوسط (بالألوف) حسب نوع الجنس

	1995	2000	2004	2005[1]
الاجمالي	92.7	104.7	111.7	112.9
الشباب ذكور	64.7	72.5	77.9	78.9
الشباب إناث	157.3	177.2	189.6	191.8

المصدر: Tarantino, G.C

3-4 معدلات البطالة

تبين إحصاءات منظمة العمل الدولية معدلات البطالة في العالم وأقاليمه. ويبين الجدول رقم 13 تطور هذه المعدلات بين عامي 1995 و 2005.

الجدول رقم 13: تطور معدلات البطالة في بعض أقاليم العالم 1995-2005

العام	1995	2004	2005	التغير 2000-2005 من النقطة المئوية %
العالم	6.0	6.3	6.3	0.0
الدول المتقدمة	7.8	7.1	6.7	00
جنوب شرق آسيا	3.9	6.2	6.1	1.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.6	7.4	7.7	0.5-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	14.3	13.1	13.2	0.7-
أفريقيا جنوب الصحراء	9.2	9.9	9.7	0.3-

المصدر: ILO 2006

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات البطالة لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى على الإطلاق بين مجموعات وأقاليم العالم وإن هبط المعدل قليلا خلال العقد المذكور من 14.3% إلى 13.2%، بينما هو لمتوسط العالم 6.3% في عام 2005. وهو ما يفرض على دول الإقليم، كغيرها من دول العالم، الاهتمام بإيجاد فرص عمل كافية

وتجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض معدل البطالة لبعض المجموعات لا يعني أن الدول المعنية قد خفضت قصور "العمل اللائق". وتبدو حال دول شمال أفريقيا أفضل من حال دول الشرق الأوسط نسبياً. وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن معدلات البطالة لدى الإناث هي أعلى منها لدى الذكور، وستبقى كذلك في الإسقاطات حتى عام 2015 Bhorat & Lundall (2004)، حيث أن معدل بطالة الذكور البالغين (25 سنة فما فوق) كان 7% عام 2004 مقابل 10.4% للإناث. ولكن معدل البطالة كان لدى فئة الشباب (15-24 سنة)22.7% للذكور و 32.6% للإناث. وتعتبر بطالة الشباب في الشرق الأوسط أعلى منها في شمال أفريقيا.

4-4 نوعية العمل وفقر العاملين

إن معدلات البطالة تظهر كامل القصة حول هذه الظاهرة ولا بد من الاهتمام بنوعية التشغيل، فعند القول بإيجاد مئة ألف وظيفة مثلا، فقد يكون ذلك نجاحا سياسيا معتبرا بالمعنى الكمي، ولكنه لا يعبّر عن الحقيقة إذا ما كانت هذه الأعمال من النوع المؤقت أو الجزئي أو بدون عقود أو غير مضمونة أو قيد التجربة والتمرين أو أنها ذات أجور غير كافية الخ. لذلك فإن معنى معدل البطالة التقليدي يصبح قليل الفائدة في سياسات التشغيل وعلى الأخص بمقارنة دول لديها معايير مختلفة "لنوعية العمل" أو "العمل اللائق"، ومن هنا طرح مفهوم "معدل البطالة المصحح للنوعية" OECD QARU) (1998. وتستشهد (Granberg 1999) بأن معدل البطالة في المكسيك مثلا كان في عام 1992 يساوي 2.9%، ليرتفع هذا المعدل إلى 50% بعد استعمال معدل البطالة المصحح للنوعية (UNDP).

كما يعرف العالم مشكلة زيادة اللامساواة في الأجور والارتفاع في أعداد العاملين الفقراء وعلى الأخص في الدول، حيث الإنتاجية ضعيفة وأجر العمل لا يكفي متطلبات الحياة. وقد يضاف إلى ذلك مشكلات البطالة المقنعة أو العمالة الناقصة أو العمل بغير التخصص، وخصوصا للخريجين الجدد، حين تأخذ الدولة على عاتقها توظيف الخريجين كالتزام يتبع التزامها بتقديم تعليم مجاني (كمي) لكل من يطلبه أو يستطيعه.

تبين الاحصاءات أنه لم تنقص أعداد العمال الفقراء في العالم إذا ما اعتبر حد الفقر 2 دولار باليوم. لكن نسبة العمال الفقراء أخذت في الانخفاض في العالم وأقاليمه. ويبين الجدول رقم (14) نسبة العمال الفقراء من إجمالي التشغيل حسب أقاليم العالم.

الجدول رقم (14): نسبة العمال الفقراء من إجمالي التشغيل في بعض أقاليم العالم

	دولار باليوم			2 دولار باليوم		
	1995	2000	2005[1]	1995	2000	2005[1]
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.1	3.5	2.9	40.8	39.6	36.0
العالم	25.7	22.1	18.3	55.5	53.1	48.4
أوروبا الشرقية والوسطى وCIS [2]	7.5	7.1	2.6	32.0	35.0	12.5
شرق آسيا	24.7	20.2	13.4	63.9	56.9	46.5
جنوب آسيا	55.1	44.3	35.8	91.3	89.1	87.3
أمريكا اللاتينية	12.5	12.9	11.8	36.4	33.8	31.8
أفريقيا جنوب الصحراء	57.8	57.4	56.3	86.8	87.6	87.0
جنوب شرق آسيا والباسفيك	18.6	12.7	11.4	67.2	62.1	57.6

المصدر: ILO (2006) ص 11

(1) تقديرات. (2) إتحاد الدول المستقلة وهي الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا

يلاحظ من الجدول رقم (14) أن حالة العرب في الفقر المدقع (دولار واحد باليوم) أفضل بكثير من بقية مجموعات العالم عدا دول أوروبا الشرقية واتحاد الدول المستقلة التي تجاوزتهم بالنزول بشدة خلال العقد. ولكن في حالة إحتساب خط فقر 2 دولار باليوم، فإن العرب يقعون تقريبا في المكان الأوسط، وقد تقدمت عليهم مجموعة أوروبا الشرقية و CIS، تليها أمريكا اللاتينية.

ووفق تقدير منظمة العمل الدولية، فإن عدد العمال الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تحول من 2.6 مليون عامل في عام 1995 إلى 3.5 مليون عامل في عام 2005 باعتبار خط فقر دولار واحد باليوم. وتصبح الأعداد في العامين، على التوالي، 34.3 مليون و 42.7 مليون (ILO 2006) إذا ما كان خط الفقر 2 دولار باليوم.

أما في مجمل العالم، فإن عدد العمال الفقراء قد هبط من 627.4 مليون إلى 520.1 مليون عامل فقير في العامين 1995 و 2005 على التوالي باعتبار خط الفقر دولاراً واحداً باليوم. وإذا ما اعتبرنا 2 دولار باليوم كخط للفقر، فإن العدد يرتفع قليلا خلال الفترة من نحو 1.36 مليار عامل إلى 1.38 مليار عامل فقير.

5. العولمة والبطالة:

يقول مدير عام منظمة العمل الدولية في إحدى كلماته حول أزمة التشغيل العالمية (Somavia 2006) أنه إذا ما أصبح العالم معولما، أكثر فأكثر، خلال السنوات الأخيرة وإذا ما سارت في نفس الاتجاه أيضا خلال الفترة، فإن من المنطقي إفتراض علاقة ما، تحتاج إلى مزيد من التدقيق بين هاتين الظاهرتين. (إجتماع قادة العالم الماليين في سنغافورة).

إن دول آسيا التي حققت نموا اقتصاديا سريعا يساوي ضعف المعدل العالمي منذ 1995 كما عرفت إرتقاءا بالانتاجية بـ 41%، إلا أنها رغم ذلك تواجه طيفاً واسعا من قصورات العمل اللائق. فالإقليم يضم أكثر من ثلثي فقراء العالم ونحو نصف الشباب العاطلين في العالم (Somavia 2006)، كما وصلت فيه حصة التشغيل غير الزراعي نسبة مرتفعة. لكن العولمة سمحت بإيجاد فرص للعمل عن بعد، أو للتعاقد مع موردين صغار، أو بتوزيع المصانع والفروع على الدول النامية.

1-5 العولمة ونمو التشغيل

تستنتج منظمة العمل الدولية أن العوامل العالمية مثل تطور أسعار الطاقة تؤثر على الأداء الاقتصادي، وبالتالي على عدد فرص العمل الممكن توليدها على مستوى العالم. وباستعمال البيانات التي تقدمها المنظمة (ILO 2006) يأتي الجدول التلخيصي الذي يبين أثر تدهور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي على فرص التشغيل. (الجدول رقم 15)

الجدول رقم (15): أثر أسعار الطاقة على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم

العـــام	2004	2005
معدل نمو GDP العالمي	5.1	4.3[1]
عدد العمالة الإضافية المتحققة (مليون)	46.4	42.5[2]
معدل نمو التشغيل	%1.7	%1.5

(1) إسقاطات IMF في سبتمبر 2005 مستندة إلى إرتفاع أسعار البترول.

(2) إستنادا إلى إسقاطات ILO.

2-5 المنافسة والتشغيل

يتخوف العمال من تحرير التجارة وتدفق الواردات، لأنها تعني فقدان فرص العمل، ويكون هذا الفقدان أكبر في صناعات كالنسيج والملابس، حيث توجد منافسة دولية أكثر شراسة.

تظهر دراسة عن بيانات كندية وأمريكية وأوروبية أن معدل تسريح العمال هو أعلى بشكل جوهري في قطاع الصناعة التحويلية، وتنزع المعدلات لأن تكون أكبر في الصناعات حيث المنافسة الدولية أكثر حدة. وتخلص الدراسة إلى أن التجارة الدولية والاستثمار يشكلان بين 4-17% من مجمل التسريحات الدائمة التي حصلت في بلدان الدراسة. إن تبعات السياسة لخسارة الوظائف بسبب التجارة (الواردات) تختلف حسب العاملين، ومقدار الزمن الذي يبقون به خارج العمل، أو التنازلات التي ينبغي عليهم قبولها للحصول على عمل جديد (أنظر الجدول رقم 16). ويستخلص من الجدول أن تكاليف التكيف أعلى لدى العمال المسرحين نتيجة للتجارة (بسب الواردات) منها لدى بقية المسرحين. وأن الوضع في أوروبا أفضل قليلا منه في الولايات المتحدة.

الجدول رقم (16): أوضاع المسرحين نتيجة للعولمة

	أوربا 2001-1994			الولايات المتحدة 1999-1979		
	كل المسرحين	قطاع الخدمات	الصناعات ذات	كل المسرحين	قطاع الخدمات	الصناعات ذات
فرصة إيجاد عمل خلال سنتين من التسريح (%)	57.0	57.2	51.8	64.8	69.1	63.4
متوسط الفرق بالأجر بين العمل السابق والعمل الجديد	0.1-	7.3	0.1	12.1-	3.8-	13.2-
نسبة % ممن يخسرون من راتبهم في مكانهم الجديد أكثر من 30% من راتبهم القديم	6.5	8.4	5.4	25.0	21.0	25.0

المصدر: OECD (2005)

3-5 العلاقة بين مستويات البطالة ومستويات التنمية البشرية والعولمة

وفي محاولة لإيضاح العلاقة بين مستويات البطالة ومستويات التنمية البشرية، فقد تم تركيب الجدول رقم (17).

الجدول رقم (17): العلاقة بين زمر مستويات البطالة ومستويات التنمية البشرية للبلدان العربية المتاحة

مستوى التنمية البشرية / معدلات البطالة	عالية +0.800	متوسطة عليا 0.799-0.700	متوسطة دنيا 0.699-0.500	منخفضة 0.500>
6-0	الإمارات / قطر / الكويت	عُمان		
12-6.1		لبنان/ السعودية/ سوريا	مصر	اليمن / جيبوتي
18-12.1		الأردن / تونس	السودان / المغرب	موريتانيا
24-18.1	البحرين			
+24.1		الجزائر		

المصدر: مؤشر بيانات البطالة من منظمة العمل العربية (انترنت) KOF ، والتنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005) .

أما عن العلاقة بين مستويات البطالة المختلفة ومستويات العولمة، فإن الجدول رقم (18) يبين هذه العلاقة.

الجدول رقم (18): العلاقة بين مستويات البطالة ومستويات العولمة للدول العربية المتاحة

زمر مؤشر العولمة KOF / معدلات البطالة	معولم 3 - 1	شبه معولم 6 - 4	ضعيف العولمة 9 - 7	غير معولم
6-0	الإمارات / الكويت	عُمان		
12-6.1		مصر		السعودية
18-12.1		الأردن	تونس / المغرب	سوريا
24-18.1	البحرين			
24.1 فما فوق			الجزائر	

المصدر: العولمة من مؤشر العولمة KOF 2006، ومستويات البطالة من معدلات البطالة التي تقدمها منظمة العمل العربية آخر السنوات المتاحة. (انترنت)

من هذا الجدول فإنه لا تبدو هناك علاقة واضحة بين مستويات البطالة ومستويات العولمة للدول العربية. ولكن يمكن توقع أن لا يكون للعولمة دور في رفع معدل البطالة باستثناء البحرين. كما أن عدم العولمة لا يعني بالضرورة إرتفاعاً في نسبة البطالة، مثال ذلك، المملكة العربية السعودية.

6. سياسات تقليص آثار العولمة على أسواق العمل

إن العالم العربي لا يستطيع تحمل معدلات بطالة مرتفعة وعلى الخصوص لضآلة نسبة التوظف إلى مجموع السكان. فـفي عام 2005، مثلا، لم تتجاوز النسبة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 46.4% مقابل 61.4% متوسط العالم و 65.8% في دول جنوب شرق آسيا، أنظر الجدول رقم (19). ويعود ذلك إلى فتوة السكان وإلى ضعف إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، كما هو محدد في الإحصاءات المثيرة للجدل. وفي ظل غياب الحماية الاجتماعية للعاملين (والعاطلين) في الدول العربية، فإن البطالة تصبح فوق قدرة أفراد قوة العمل وأسرهم على التحمل.

الجدول رقم (19): تطور نسبة التوظيف إلى السكان في بعض أقاليم العالم 1995-2005

الأقاليم / السنوات	1995	2005
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	44.2	46.4
الدول المتقدمة	55.8	56.4
جنوب شرق آسيا	67.2	65.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	59.2	60.9
أفريقيا جنوب الصحراء	69.0	66.7
العالم	62.8	61.4

المصدر: ILO (2006)

وتشير الدراسات إلى أن قوة العمل في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ستنمو خلال السنوات العشر القادمة بمعدل 2.6% مما يعني دخول أربعة ملايين عامل جديد بالمتوسط سنويا (ILO 2006)، وأن آفاق النمو والتوظيف المستديم يمكن أن تتحسن من خلال إصلاح أنظمة التجارة وتعزيز مناخ الاستثمار وتوليد وظائف العمل إضافة على تحسين الحاكمية ورفع نوعية المؤسسات إلى العامة وتعزيز المساءلة. ولكن لا بد من نمو إقتصادي بمعدل جوهري لتخفيض البطالة إلى النصف واستيعاب القادمين الجدد وإنقاص الفقر الحالي (الذي يقدره التقرير بنحو 8% من إجمالي العاملين). يشير الجدول رقم (20) إلى ضعف معدلات النمو الإقتصادي في الدول العربية مقاساً بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما يزيد من أهمية تحدي النمو من أجل توليد فرص تشغيل مجزية، مع الأخذ بالاعتبار معدلات نمو قوة العمل المرتفعة.

الجدول رقم (20): مؤشرات إجمالية عن الأداء الاقتصادي العربي وأقاليم العالم

	الناتج المحلي الإجمالي [1]	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي [2]	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي%	
	2003	2003	2003-1975	2003-1990
الدول العربية	773.4	2611	0.7	1.0
الدول النامية	6981.9	1414	2.3	2.9
الدول المتقدمة [3]	29650.5	25750	2.0	1.8
العالم	36058.3	5801	1.4	1.4

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005

(1) مليارات الدولارات الأمريكية. (2) بالدولارات الأمريكية. (3) دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في دراسة لليونكتاد، حاولت بيان سبل قطف منافع العولمة، وفي الآن ذاته تقليص البطالة وتقليص المخاطر المرافقة، إقترحت صياغة أولويات التجارة وتطوير القطاع الخاص ضمن إستراتيجيات تقليص الفقر. وتشير الدراسة إلى أن ثماني دول من إحدى وعشرون دولة مدروسة لها إستراتيجيات تقليص الفقر تضع صلة جدية بين توليد التوظيف والاندماج العالمي والإقليمي. وأوصت الدراسة بزيادة الاعتبار لكثافة العمل في الإنتاج المصدر وفي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (UNCTAD 2004)

وإذا ما كانت العولمة تولد رابحين من تحرير التجارة والاستثمار، فإنه يفترض بهؤلاء الرابحين القيام بتعويض"الخاسرين" إلا أن هذا الافتراض غير صحيح في عالم الواقع (OECD 2005). ويمكن لتعويض البطالة أو أي أشكال تعويضية أخرى كالتأمين على الأجر، من تلطيف صدمة فقدان الدخل الناجم عن العولمة، ويقصد بذلك توزيع "المغانم والخسائر". كما يمكن لبرامج التدريب أو معلومات سوق العمل أن تعين الذين فقدوا أعمالهم بسبب العولمة. ولكن يتوجب دراسة الآثار السلبية على حوافز العمل لمثل تلك التعويضات. كما أن الخاسرين، بسبب تكوينهم أو مهنهم، سيشهدون إنخفاضا حادا في مداخيلهم حتى ولو اشتغلوا مرة أخرى. وتعتبر منظمة العمل الدولية أن قضايا السياسة الرئيسية لمعالجة القصور العالمي في التوظيف تتضمن:

- إحترام وتجسيد مبدأ الحق الأساسي بالعمل.
- جعل توليد الوظائف هدفا صريحا في عملية إتخاذ القرار.
- توسيع الحماية الاجتماعية ورفع فاعليتها، وعلى الأخص في القطاع غير النظامي والزراعة.

- دعم المؤسسات والمنظومات التي تقوي تنظيم سوق العمل بما فيها الهياكل التي تشجع على الحوار الاجتماعي. (Sonnavia 2006).

وإذا ما كان من شبه المستحيل تمكن الاقتصاد النامي من إيجاد وظائف ذات إنتاجية عالية للأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل، وخصوصا خريجي مؤسسات التعليم، وغالبيتهم لا يتطابق تكوينهم الجامد مع حاجات سوق العمل المتطورة، فإن المنظمة ترى أن تخلي الحكومة والقطاع العام عن توظيف الخريجين كآخر ملجأ، يفاقم من هذه الاستحالة، ويقود إلى ظاهرة بطالة المتعلمين التي تتناقض ظاهريا مع مفهوم رأس المال البشري وما كان يمثله من ضمان العمل والدخل والارتقاء.

تطرح إحدى وثائق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD 2005) حزماً من السياسات لمواجهة أسواق العمل المعولمة في بلدانها، وقد يكون العديد منها صالحاً أيضاً للدول النامية بتعديلات ملائمة. ويمثل الجدول التالي رقم (21) هذه السياسات المقترحة سواء كانت عامة أو استهدافية أو كانت مباشرة أو غير مباشرة.

الجدول رقم (21): سياسات لمواجهة أسواق العمل المعلومة (من OECD)

نمط الإجراءات	مباشرة	غير مباشرة
عامة	• تعويض البطالة وأشكال أخرى من الدخل البديل. المنافع المقدمة لجميع المسرحين ولجميع العاطلين عن العمل تحت شروط موحدة. • برامج سوق العمل النشطة المقدمة إلى جميع المسرحين أو العاطلين تحت شروط موحدة.	• سياسات إقتصاد كلي تسعى إلى تقوية النمو والتشغيل وإطار شروط لإعادة تخصيص العمل بفاعلية، كاستجابة للتغير الهيكلي: حماية العمل بشكل مناسب للتكييف وتشريعات ومؤسسات وقع الأجور. • برامج التعليم والتعلم أمد حياة لرفع مهارات قوة العمل. • إجراءات سياسة التجارة لتحديد الواردات (حمائية).
إستهدافية	• مساعدة تكييف مخصوصة أو دخول تكميلية لكل المسرحين بسبب التجارة. • مساعدة تكييف مخصوصة أو دخول تكميلية لبعض الزمر (قطاعات أو مشروعات).	• برامج إعادة التنمية أو الترشيد مثل: دعومات ضريبية، شراكة قطاع خاص وقطاع عام لتطوير مصادر جديدة للميزة النسبية. • التنمية الاقتصادية المحلية. • سياسة تجارة مخصوصة حسب الصناعات مثل مقاومة الإغراق وفق قواعد WTO.

المصدر: OECD (2005), helping workes to navigate in globalised labour markets.

الخلاصــة

تشكل البطالة أحد مظاهر الهدر في استعمال الموارد البشرية، وهي مكلفة بأشكال مختلفة ، للفرد والأسرة والمجتمع عموماً . فهي إفناء لطاقة إنتاجية لا يمكن تخزينها وإنقاص أو إلغاء لدخل اللازم لإدامة الحياة، وخصوصاً مع عدم وجود تعويضات بطالة (وهي غير كاملة وغير مستمرة في كثير من الأحيان) والوقوع في الفقر أو تعميقه.

ويعتبر أمارتيا سن في كتابه "التنمية صنو الحرية" أن البطالة هي شكل من أشكال الحرمان من القدرة. ليس فقط من حيث أنها تعني خسارة في الدخل (قد يمكن تعويضها ببرامج تعويضات البطالة) ولكن من حيث تأثيرها على الأفراد، بما تشكله من حرمان وأضرار نفسية، وفقدان الحافز للعمل والمهارة والثقة بالنفس، وازدياد العلل المرضية (بل وزيادة معدل الوفيات) وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية، وقسوة الإقصاء الاجتماعي، وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين.

وعلى الرغم من أن أهداف الألفية لم تتضمن الحث على التوظيف صراحة، إلا أن هدف تقليص الفقر لا يمكن تصوره بدون توفير فرص العمل أمام الفقراء . وفي كلمة الأمين العام للأمم المتحدة أمام قمة الألفية عام 2000، ذكر أن واحدة من الأولويات الثمان لمواجهة الفقر تكمن في تطوير الاستراتيجيات التي تمنح الشباب في كل مكان الفرصة للحصول على العمل اللائق. (مشار إليه في خطاب مدير عام منظمة العمل الدولية (ILO/2006) عن قصور التوظيف اللائق) .

مما لا شك فيه أن العولمة تؤثر على كمية التوظيف ونوعيته، وعلى الأجور وتوزيعاتها، كما تؤثر على إعادة هيكلة القوى العاملة على المستويات الوطنية والعالمية، وتحتاج إلى مزيد من الدراسات لتحديد مختلف أشكال هذا التأثيرات.

ملخص المناقاشات:

استهل النقاش الدكتور أحمد الكواز عضو الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط، بتثمينه للجهد الذي بذله المؤلف في ما يتعلق بالعولمة وتعريفها وأنواعها وتبعاتها وحول البطالة، حيث عالج كلاً منهما منفردة بشكل واف، وذكر الدكتور/ الكواز بضرورة بذل جهد أكبر لايضاح العلاقة بين هاتين الظاهرتين من خلال دراسات وافية، واتفق مع المؤلف حول استنتاجه الذي وضع فيه العلاقة بين العولمة والبطالة. كما أشار إلى أن مصادر البيانات كانت مختلفة عن العولمة والبطالة. كما أن بيانات البطالة لم توضح أنواع البطالة، كالبطالة الهيكلية والموسمية أو بطالة مخرجات التعليم. وقد نوه الدكتور كواز أخيراً بأن تحرير التجارة الخارجية ليس بالضرورة مؤشراً عن العولمة.

ولاحظ السيد المطيري سكرتير عام نقابة عمال الكويت، أن أنصار منظمة التجارة العالمية التي تدعو إلى فتح الأسواق هم أنفسهم لا يطبقون المبادىء الانفتاحية على دولهم. فذكر على سبيل المثال بأن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تحمي منتجاتها الزراعية وهي الداعية الأساسية للعولمة. ويرى المتدخل أن في العولمة خدعة كبيرة الغرض منها تمرير مصالح جهات معينة مستفيدة منها، كما يرى أن آراء المفكرين متفاوتة حول آثار العولمة ومنافعها الاقتصادية، وغالباً ما يتراجع هؤلاء المفكرون عن دعمهم للعولمة عند مغادرة وظائفهم التي كانوا يدعون منها إلى الانفتاح متذرعين بمنافع العولمة.

وفي مداخلة أخرى طرح السيد محمد البحري، وهو متدرب من تونس، إستنتاجين: أولهما، تساؤل حول سبب عدم تمكن الدول العربية، من زيادة الاستثمارات الأجنبية بالرغم من سعي هذه الدول لرفع حصتها من هذه الاستثمارات العالمية؟ بل الذي حصل من العولمة هو تدفق السلع ولم تتدفق الاستثمارات، ولم تخلق فرص عمل موعودة بل جرى تسريح كبير للعمالة الوطنية. كما أشار إلى نوعية البطالة، حيث أن العامل المسرح يصعب إعادة إدماجه في سوق العمل لأسباب بعضها يتعلق بسوق العمل وأخرى متعلقة بظروف العامل المسرح، من حيث المهارة ومستوى الأجر. وبين السيد البحري تخوفه مما جاء في المحاضرة من رقم مرتفع للبطالة بالمقارنة الدولية، ذلك إذا ما أضيفت إليه نوعية البطالة وكذلك نوعية الأعمال الجديدة غير المجزية وفقر العمال، تلك الأمور التي أشارت إليها المحاضرة. والاستنتاج الثاني هو تنقل العمالة، فمؤشرات الهجرة تبين أن هذه الحركة تتم جنوب – جنوب لأن الأبواب موصدة في الشمال تجاه العمال العرب.

وقد رد المحاضر، بالشكر للمتدخلين على ملاحظاتهم القيمة، وتناول بالرد بعض النقاط الواردة في هذا الجزء الأول من النقاش. ففي ما يتعلق باختلاف المصادر لبيانات العولمة والبطالة أعرب الدكتور وديع عن اتفاقه مع ذلك ولكنه أكد أن ذلك لا يمكن تفاديه، لأن من يقدم مؤشراً عن العولمة ليس هو الذي يحسب معدلات البطالة. فبيانات البطالة تأتي

من المصادر الوطنية أساساً وتستعملها منظمة العمل الدولية بقدر من الاطمئنان إلى معنويتها وقدرتها على المقارنة، وليس أمامنا من سبيل غير استعمال هذه البيانات ولو تنوعت مصادرها. و ينطبق الأمر نفسه على بيانات التنمية البشرية التي يقدمها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعبر د. وديع عن اتفاقه مع د. الكواز، حول أنواع البطالة، فهي لا تظهر في الأرقام الإجمالية التي تستعمل التعريف المعتاد للبطالة دون التطرق إلى أسباب البطالة بشكل مفصل وعن مختلف دول العالم، وخصوصاً أن هذه الدول لا تجمع جميعها بيانات متصلة وموحدة التصنيف. وذكر الكاتب بضرورة الحذر عند استعمال بيانات إجمالية في المقارنة.

وفي ما يتعلق بالصلة بين العولمة والبطالة أشار المؤلف إلى أن معظم الدراسات تعترف بوجود أثر للعولمة على البطالة وعلى أسواق العمل بشكل عام، وأضاف أنه من الضروري إعادة التذكير بأن العولمة ليست بالضرورة مسببة للبطالة في الوطن العربي، حيث أن ارتفاع معدلات البطالة فيه كمجموعة، يفوق معدلات بقية المجموعات الإقليمية وفق إحصاءات منظمة العمل الدولية. ويتوجب الأمر البحث عن أسباب هذه المعدلات المرتفعة من البطالة العربية وليس بالضرورة في العولمة التي تتعرض لها مجموعات العالم الأخرى ولو بدرجات متفاوتة، بقدر ما يمكن أن تكون بسبب خلل في سياسات التنمية العربية، وعدم توفيق في خيارات التنمية البشرية على وجه الخصوص. والدليل على ذلك أن الدول النامية التي كان مؤشر التنمية البشرية لها كمجموعة أقل من المؤشر العربي في عام 1992 أصبح مؤشرها أعلى من المؤشر العربي في عام 2003 على الرغم من أن متوسط الناتج المحلي للفرد فيها يقل بنحو 30% عن المتوسط العربي. وغالبية الدول العربية يقل ترتيبها العالمي وفق مؤشر التنمية البشرية عن ترتيبها وفق مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، مما يبين أن توفر الموارد لا يضمن حسن استخدامها ولا جودة النتائج المترتبة عن ذلك الاستخدام خلال عقود من الزمن.

وبين المحاضر أن التركيز في هذه المحاضرة كان على العولمة الاقتصادية، إلا أنه ركز أكثر على أحد جوانبها وهو التشغيل، وأتفق المحاضر مع ما جاء به الأستاذ المطيري حول وجود تناقض، قد يصل إلى درجة النفاق، بين ما تطرحه الدول المتقدمة والمنظمات الدولية من دعوات للانفتاح ومنافعه وما تمارسه من قيود تحد من جعل العوله بالاتجاهين. فهي بالنسبة لهؤلاء مسموح بها إذا ما خدمت أغراضهم ومقيدة إذا لم تكن كذلك، وأمثلة التجارة الدولية فالسياسات الحمائية وقيود الهجرة البشرية واضحة بهذا الصدد. بل أن بعض الدول التي تدعو إلى منع الحمائية للصناعات الوطنية، كبريطانيا مثلاً، هي ذاتها اعتمدت على الحماية لفترات طويلة في مطلع ثورتها الصناعية، ولكن عندما أتى دور دول الجنوب بالنهوض بصناعاتها الناشئة والهشة يتم الحديث عن قواعد دولية جديدة منفتحة.

وأضاف الدكتور وديع إلى أننا لسنا أمام خيار: أن نأخذ العولمة أو لا نأخذها، ولا أمام الإجابة حول تساؤل هل العولمة شيء حقيقي أم خدعة. فالعولمة بيننا، موجودة معنا، والموضوع هو كيف نستفيد منها ونقلل من مساوئها. فالانفتاح التجاري قد يكون مفيداً إذا ما سمح لنا بتصدير مواد مصنعة وعالية التقانة. ولكن للأسف نحن نصدر مواداً خاماً أو شبه مصنعة في العديد من الحالات أو أنها ضعيفة التقانة وبالتالي منخفضة القيمة المضافة. فتصدير النفط مثلاً لا يحتوي على مكون عمالة محلية مرتفع.

ومن حيث الاستثمارات الأجنبية، ولماذا لم يستقطب العالم العربي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد أوضح الدكتور وديع أن ذلك لا يعود بالأساس إلى فشل حملات الترويج أو عدم كفاية شروط الاستقبال بقدر ما يعود على الأرجح إلى فشل في توفير بيئة داعمة للاستثمار الأجنبي وداعمة لإنشاء الأعمال، مذكراً على الخصوص بالمؤشرات التي يقدمها البنك الدولي عن إنشاء الأعمال في دول العالم، حيث يتبين القصور العربي (بتفاوت حسب الدول) في توفير البيئة لأعمال ناجحة قادرة على المنافسة دولياً. وقد يكون من أبرز النقاط، إذا لم نتحدث عن البنية الحقوقية والسياسية والبنية التحتية، التركيز على تكوين الموارد البشرية المتواضع وعلى غياب منظومات الابتكار الوطنية المتكاملة.

وأعرب الدكتور وديع عن اتفاقه مع الأخ البحري في إشارته إلى أن غياب الاستثمارات يقلص فرص التشغيل، كما اتفق معه في موضوع إنتقال العمالة جنوب – جنوب، مثال العمالة الآسيوية في دول الخليج. والعديد من التقارير الدولية – الأكثر اهتماماً بالجوانب الإنسانية – تعترف بأن العولمة هي حالياً لصالح الدول المتقدمة وتدعو إلى معالجة المساوىء الناجمة عنها، ذات الأثر على التنمية البشرية بمعناها الواسع. وحتى صندوق النقد الدولي يعترف بتلك المساوىء، ولكنه يعتبر أن دول العالم وعلى وجه الخصوص منها الدول النامية، لا تستطيع مقاومة موجة العولمة وإلا تعرضت للتهميش.

وفي جولة ثانية من النقاش أشارت إحدى المتدخلات إلى ضرورة الحفاظ على الخصوصية والاسلام في عصر العولمة هذا. فالإسلام قد جاء للبشر جميعاً، والعولمة موجودة بيننا، ولكن علينا أن ننتقي الصالح منها وأن نضع السياسات لصالح البشرية جمعاء، ولا نقلد من هم بعيدين عن هذه المبادىء الإسلامية السمحاء.

كما أشار متدخل، وهو متدرب من سورية، إلى أن إحدى الدراسات تقول أن العولمة ذات آثار سيئة على الهوية، وشكر المعهد العربي للتخطيط على اهتمامه بهذا الموضوع وبالهوية العربية. وفي إجابة سريعة للدكتور عيسى

الغزالي المدير العام للمعهد، بين أن من المهم جداً المحافظة على الهوية، فمن لم يستطيع أن يكون كما هو فلن يستطيع أن يكون أي شيء آخر، فنحن عرب وسنبقى عرباً حتى في ظل العولمة.

وعاد السيد المطيري للتركيز على أنه من الضروري الإتفاق على أن العولمة ليست قدراً لا خيار لنا أمامها إلا القبول والاستسلام لما يفرض علينا. وخصوصاً عند ملاحظة سعى الدول المتقدمة للمحافظة على مصالحها في إطار العولمة.

وفي رده على المداخلات الأخيرة ذكر الدكتور وديع أن العولمة ليست أيديولوجية نضعها خارجاً ثم نقول هل نقبلها أم لا. فهي موجودة معنا. فنحن نستعمل معلومات دولية (إنترنت ومؤسسات إعلام وبحوث) ونستعمل النظام المصرفي العالمي ونركض وراء القدرة التنافسية، ونستعمل النمط العالمي باللباس والطعام. وكل هذا قد يقود إلى تنميط دولي ذو آثار على هوية المجتمعات المختلفة وقد يحول العالم إلى نسخ متكررة، فالصيني والأفريقي يلبسان نفس الجينز ويسمعان نفس الموسيقى ويستعملان نفس بطاقة الائتمان ويترددان على نفس نمط المطاعم. فالتشابه مع العالم يتوسع أكثر بكثير من قدرة الخصوصيات المحلية على المقاومة. وما يستطيع صانع السياسة فعله، هو التعامل مع هذه الظاهرة من الداخل وفهم آلياتها واختيار ما يفيد منها وتعميقه، ومقاومة ما يعتبر اعتداء منها سواء على الهوية أو على المصالح الاقتصادية والاجتماعية. فالعولمة نفسها تعترف بالمصالح.

واستطراداً لما تقدمت به الأخت المتدخلة، ذكر المحاضر أن العلاقة بين العولمة والاسلام قد تتجاوز اهتمام هذه الحلقة، ولكن من الضروري التركيز بأن الماليزين قد "تعولموا" وبقو إسلاميين، فهل يمكن أن تفعل كل الدول الاسلامية الشيء ذاته؟. فنحن نرى أن السعودية ذات عولمة شبه معدومة، وفقاً لمؤشر العولمة، ونرى البحرين معولمة بشكل كبير وفقاً لذات المؤشر، ولكن كلاهما يعتز بإسلامه وعروبته وكلاهما يتمتع بأنماط إستهلاك متشابهة.

المراجـــع

المراجع العربية:

- العباس، ب (2003)، هل الاقتصادات العربية معولمة؟ بحث في مؤشرات عولمة الاقتصادات العربية، في حسين (2003) محرر. التخطيط الاقتصادي في عصر العولمة، ديوان ولي العهد، أبو ظبي.
- سن، إمارتيا، (2004) التنمية حرية، ترجمة شوقي هلال. سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- منظمة العمل العربية، موقع إنترنت alolabor.org.

المراجع الإنجليزية:

Bhorat, H., and P. Lundall (2004). **Employment and Labour Market Effects of Globalization: Selected Issues for Policy Management,** Employment Strategy Papers, ILO, Geneva.

Dreher, A., and N. Gaston (2006). **Has Globalization Increased Inequality?** Swiss Federal Institute of Technology, Zurich.

Grunberg, I. (1999). **The QARU: A New Policy Tool.** UNDP Discussion Papers, www.undp.org.

International Labour Office (1997). **World Employment 1996/1997: National Policies in a Global Context.** ILO, Geneva.

International Labour Office (2006). **Global Employment Trends.** www.ilo.org.

International Labour Office (2006). **La Crise mondiale de l'emploi.** www.ilo.org.

International Monetary Fund (2000). **Globalization: Threat or Opportunity.** www.imf.org.

KOF, (2006). **Globalization Index.** www.globalization-index.org.

Organisation for Economic Cooperation and Development (1998). **Perspectives on Globalization and Employment.** OECD, Paris.

Organisation for Economic Cooperation and Development (2005). **Helping Workers to Navigate in a Globalised Labour Market.** www.oecd.org.

Somavia, J. (2006). **The Global jobs Crisis Address the growing unbalance between growth and job (reation).** www.ilo.org.

Stiglitz J. (2002), Globalization and its Discontents. WW Norton and Company.NewYork.

Tarantino, G.C. **Imputation. Estimation and Prediction Using the Key Indicators of the Labour Market (KILM) Data Set.** Employment Strategy Department, ILO, Geneva.

United Nations (2006). **World Economic Situation and Prospects 2006.** United Nations, New York.

United Nations Conference on Trade and Development (2004). **Development and Globalization: Facts and Figures.** www.unctad.org.

United Nations Development Programme (2005). **Human Development Report.** United Nations, New York.

World Bank (2004). **Little Data.** World Bank, Washington, D.C.